جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - -	دراسة أشكال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
عنوان المداخلة	سياسة دعم المؤسسات الحرفية في الجزائر	
الإسم واللقب	سميـــــة دربـال	جليـــلة بن العمــودي
المؤهل العلمي	/	/
الوظيفة	أستاذة	أستاذة
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة حمة لخضر الوادي	جامعة قاصدي مرباح ورقلـة
ملاحظات	/	/

سياسة دعم المؤسسات الحرفية في الجزائر

ملخص:

نعالج من خلال هذه الورقة البحثية موضوع المؤسسات الحرفية في الجزائر وسياسة الدعم الموضوعة لتنميتها، وقمنا ضمن ذلك بتقديم مفهوم هذا النوع من المؤسسات وكذا خصائصها بالإضافة إلى دورها الفاعل في عملية التنمية الإقتصادية ؛ كما تطّرقنا في قسم ثان إلى سياسة الدولة المبذولة لتعزيز قدرة القطاع في ظل تحّديات العولمة وتحرير التّجارة، لنقوم فيما بعد بتقييم أهم الإنجازات المحّققة في إطار سياسة الدعم الموضوعة، لنعرض في النهاية الصّعوبات الأساسية التي لا تزال تواجه المقاولين الحرفيين بالرغم من الجهود.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الحرفية، الصناعة التقليدية والحرف، المقاول الحرفي، تنمية إقتصادية، سياسة دعم.

Abstract:

In this paper, we address the subject of the craft's enterprise in Algeria and the policy of supporting set for their development. We have introduced the concept of this type of Enterprises as well as its role in the economic development process. In the second section, we discussed the policy of the government and its effort to increase the capacity of the sector within the challenges of globalization and trade liberalization have remained. Then, we will assess the most important achievements under the support policy that has been designed. Finally, We presented the fundamental difficulties that still face the handworkers.

Keywords: the craft's enterprise, Handicraft, Entrepreneur handworker, Economic Development, Policy Support.

مقدّمة:

تعتبر المؤسسة الحرفية من المؤسسات الهامة في مختلف دول العالم، حيث تحتّل لدى العديد من الدول المتقدّمة دورا بارزا في تحقيق تنمية إقتصادية بها، وتزداد أهميتها بشكل أدق في الدول النامية فهي تمثّل قطاعا أساسيا نظرا لمكانتها الرائدة في مختلف الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وفي الجزائر تعدّ المؤسسات الحرفية قطاعا واعدا، غير أنّ الإهتمام به تأخّر لسنوات عديدة، إذ ظهر دوره بشكل متنامي في منتصف التسعينيات في إطار التوّجه التنموي الوطني الهادف إلى تطوير أنشطة إقتصادية إلى جانب قطاع المحروقات، برزت توّجهات جديدة ترمي إلى بعث مؤسسات صغيرة مرنة دفعت بالمؤسسات الحرفية إلى الواجهة، ليكتسب بذلك هذا القطاع أهمية إستراتيجية ويصبح محل إهتمام السلطات العمومية.

اتخذت الدولة الجزائرية بهدف إنعاش هذا القطاع مجموعة من الإجراءات لفائدته، كانت محطتها الأولى إصدار الأمر 01-96 المؤرخ في 1 جانفي 1996،الذي أعطى للقطاع إطارا قانونيا وتنظيميا لضمان بعثه من جديد، ومن ثم تمّ سنة 2002 إلحاقه بوزارة جديدة والتي أُوكلت لها مهمة الوصاية على القطاع وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وذلك إعترافا بدوره الإقتصادي وتأكيدا للإرادة السياسية للبلاد في تصنيفه ضمن أولويات التأهيل والعصرنة؛ ليستفيد بعد ذلك ولأول مرة من برنامج عمل سمّي بـ**مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، وذلك في إطار إستراتيجية شاملة وخاصة بالصناعة التقليدية والحرف صادقت عليها الحكومة في 18 جوان 2003 وخُصّص لها غلاف مالي تقديري حُدّد بـ5 ملايير دج.[1]

تضمنت الإستراتيجية الموضوعة تشخيصا لوضعية القطاع وكذا إبرازا لمعّوقاته، إضافة إلى الأهداف المنتظرة من تطبيق الإستراتيجية، فضلا عن الوسائل والتدابير الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف المسطّرة، والتي إستفاد على إثرها القطاع من إجراءات دعم عديدة تنظيمية، ترقوية ومالية وغيرها تم وضعها، مست مختلف الجوانب التي يواجه فيها فاعلو القطاع صعوبات، وتهدف إلى خلق مناخ مناسب لتنمية مستدامة للقطاع وإدماجه ضمن الأهداف العامة للتنمية الإقتصادية للوطن.

وفيما يلي سوف لن نقوم بالتطرق لمضمون الإستراتيجية الموضوعة بل سنكتفي بالتركيز على سياسة الدعم التي جاءت بها إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف، و تسليط الضوء على مختلف الآليات والبرامج والتدابير المسخّرة لتحقيق تنمية مستدامة لقطاع المؤسسات الحرفية وتحسين تنافسيته.

I. ماهية المؤسسة الحرفية:

1. تعريف المؤسسة الحرفية:

تعّرف المؤسسة الحرفية بأنّها كل مؤسسة تمارس نشاطا من نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، وذلك إمّا فرديا أو في شكل مؤسسة مصغّرة أو صغيرة أو متوسّطة يمكن لمسها فيما يلي:

أ. الحرفي الفردي:

تمّ تعريفه لأول مرة في المادة 3 من القانون رقم 82-12 المتضّمن القانون الأساسي للحرفي المؤرخ في 28 أوت 1982،[2]وتمّ تعديل مفهومه سنة 1996 بموجب الأمر 96-01 المحّدد للقواعد التّي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والنّصوص التطبيقية لها والمؤرخ في 10 جانفي 1996 ويُعّرف على أنّه: " كل شخص طبيعي مسّجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف ويمارس نشاطا تقليديا من الأنشطة السابقة الذكر، يُثبت تأهيلا ويتولى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحّمل مسؤوليه".[3]

ويمكن للحرفي الفردي ممارسة نشاطه بمساعدة عائلته (زوج، أصول، فروع) أو متمّهن واحد إلى ثلاثة متمّهنين يربطهم به عقد تمهين.

إلى جانب هذا يعدّ الأشخاص الذين يمارسون في المنزل نشاطات حرفية حرفيون أيضا.[4]

ب. تعاونية الصناعة التقليدية والحرف:

عُرفت أيضا لأول مّرة في القانون 82-12 السابق،[5]وقد تمّ ضبط هذا المفهوم في الأمر 96-01 لتصبح تعاونية الصناعة التقليدية والحرف هي: "شركة مدنية يُكّونها أشخاص ولها رأسمال غير قار وتقوم على حرية إنضمام أعضائهاالذين يتمتّعون جميعا بصفة الحرفي، وتهدف التعاونية إلى إنجاز كل العمليات وأداء كل الخدمات التي من شأنها أن تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية النشاطات التقليدية والحرف وفي ترقية أعضائهاوممارسة هذه النشاطات جماعيا، كما يتمتّع المتعاونون بحقوق متساوية مهما كانت مساهمة كل واحد منهم في رأس المال التأسيسي، ولا يمكن التمييز بينهم إعتبارا لتاريخ إنضمامهم للتعاونية."[6]

ج. مقاولة الصناعة التقليدية والحرف:

تمّ إدراج مفهوم المؤسسة الحرفية لأول مرة في القانون 82-12 في المادة 4 منه[7]ثمّ عُرفت بموجب الأمر 96-01حيث تمّ تقسيمها إلى قسمين:

- ✓ **مقاولة الصناعة التقليدية:** هي كل مقاولة مكّونة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التّجاري الجزائري وتتوفّر على الخصائص التالية:
  - ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف؛
  - تشغيل عدد غير محّدد من العّمال الأجراء؛
  - إدارة يُشرف عليها حرفي أو حرفي معلّم، أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.[8]

✓ **المقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات:** كل مقاولة تنشا وفق أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوفّر فيها الخصائص التالية:

- ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان حرف الإنتاج والخدمات؛
- تشغيل عدد من العّمال الأجراء الدائمين أو صنّاع لا يتجاوز عددهم 10 ولا يُحسب ضمنهم كل من: رئيس المقاولة، الأشخاص الذين لهم روابط عائلية مع الرئيس (زوج، أصول، فروع) ، متمّهنون لا يتعدّى عددهم ثلاثة ويربطهم بالمقاولة عقد تمهين؛
- تسيير الإدارة من طرف حرفي أو حرفي معلّم أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة في حالة عدم إمتلاك رئيسها صفة الحرفي.[9]

2. خصائص المؤسسات الحرفية في الجزائر:

إنّ تحديد خصائص المؤسسة الحرفية يعدّ أمرا ضروريا لتحديد هذا القطاع و تمييزه عن غيره، والمؤّسسات الحرفية في الجزائر تتميّز ببعض المزايا التي تّمثل في نفس الوقت إيجابياتها وسلبياتها، غير أنّ تركيزنا سوف يكون على تقديم هذه المميّزات وليس على تفسير سبب تمثيلها جوانب قّوة وضعف في آن واحد ؛ وبإعتبار أنّ المؤسسات الحرفية تعتبر من المؤسسات الصغيرة[10] فذلك يجعلها تشترك مع هذه الأخيرة في مجموعة من الخصائص والتي يمكن تلخيصها ضمن مايلي:

- **سهولة وبساطة متطلّبات إنشاء مشروع حرفي:** خلافا للمشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى رأس مال كثيف، تتميّز المشاريع الحرفية بإنخفاض رأسمالها المادي والمموّل غالبا ذاتيا، حيث كشف تقرير مكتب الدراسة والإستشارة (Ecotechnics) أنّ 88,8 % من المشروعات الحرفية في الجزائر قام أصحابها بتمويل إستثماراتهم فيها بالإعتماد على مواردهم الخاصة وفق إحصائيات تم إجراؤها سنة 2008،[11] كما تتّسم هذه المشروعات بإستخدام أدوات إنتاج بسيطة تكلفتها منخفضة مرتبطة عادة بالعمل اليدوي ؛[12] فضلا عن إعتمادها على موارد وخامات محلية قليلة التكلفة مقارنة بالموارد المستخدمة في صناعات أخرى؛[13]
- **عمل فردي وقرارات مركزية مرتبطة بصورة كبيرة بشخصية صاحب العمل:** وتعتبر هذه الميزة صفة رئيسية يتميّز بها مقاولو المؤسسات الحرفية في الجزائر، ويعطي الإنفراد للمقاول الحرفي الحرية الكاملة لإدارة مشروعه كما يشاء من خلال هيكل تنظيمي بسيط قراراته مركزية تُتّخذ بسرعة،[14] كما أن نجاح وبقاء المؤسسة الحرفية مرتبط إرتباطا وثيقا بشخصية وخصائص مالكها الذي يهتّم شخصيا بكل شؤون العمل ذات الصلة بمهنته، إذ عادة ما يكون المقاول الحرفي هو نفسه المسيّر والقائم بكل الوظائف الأساسية له.[15]
- **إنخفاض تكلفة الفرصة البديلة لليد العاملة:** أي أنّ النسبة بين رأس المال والعمالة متدنّية وهكذا يمكن بأقل قدر من الإستثمارات نسبيا خلق المزيد من فرص العمل، ما يجعل من قطاع المؤسسات الحرفية محورا أساسيا لأي إستراتيجية مفتوحة لتوفير مناصب شغل إنطلاقا من كونه مكثّفا للعماله وغير كثيف لرأس المال وهذا ما يتماشى مع معظم الدول التي تعاني من مشكلة البطالة.[16] ففي الجزائر على سبيل المثال يعتبر قطاع المؤسسات الحرفية من أهم القطاعات التي تمنح مناصب شغل لصالح الشباب وبأقل تكلفة من بين 11 قطاع آخر، إذ يتموقع القطاع بعد كل من البناء والمهن الحرة والخدمات والصيانة.[17]
- **ضآلة حجم الإنتاج المساهم به قياسا بالطلب الداخلي والخارجي:** ويرجع ذلك إلى صغر الورشات التي غالبا ما تكون فردية لا تتعدّى أفراد العائلة وفي أحسن الأحوال نجد مستخدمين فضلا عن التخلّف التكنولوجي،[18] وهو ما يجعل حجم مشاركة القطاع في الأسواق محدودة.
- **البعد الثقافي، الحضاري، الإجتماعي الأصيل للمنتج الحرفي:** وتعدّ هذه الصفة السمة التي يحرزها المنتج التقليدي دون منافس، فهو ثقافي لأنّه يعكس الموروث الثقافي التاريخي للبلد،[19] وحضاري لأنّه يتضمن مختلف أنماط الإبداع التلقائي للشعوب والجماعات سواءا كانت بدائية أو متحضّرة،[20] وإجتماعي لأنّه يعدّ مصدرا للإسترزاق والإستقرار الإجتماعي.[21]

- **صعوبة مطابقة المنتجات الحرفية لمعايير الجودة والنوعية:** ذلك أنّ سعي الحرفي نحو تطبيق مفهوم الجودة والنوعية كوسيلة لإشباع المتطلّبات المرتبطة بأذواق المستهلكين وبيئاتهم ومستوياتهم المعيشية وثقافاتهم والّتي تعدّ كلّها عوامل غير متحكّم فيها قد يُفقد المنتج أصالته خاصة كلما زات قيمته الفنية، وذلك أنّ اللمسات الفنية المميّزة لهذا المنتج يصعب مطابقتها لإرتباطها بأفكار وأحاسيس الحرفي [22] بينما المنتج الحرفي ذو الطابع الإستعمالي تُمكن مطابقته ؛ وهكذا فالمطابقة يجب أن تتعلّق بالخصائص التقنية للمنتج فقط لا خواصه الفنية التي تحفظ أصالته وإرتباطه بالتاريخ.
- **إرتفاع صافي الدخل من العملة الصعبة في هذا القطاع بالمقارنة بباقي القطاعات:** واحدة من بين المزايا المهمة وغير المنظورة لقطاع المؤسسات الحرفية هو أنّ العائد من العملة الصعبة المحقّقة من طرفه أكبر من غيره من القطاعات الصناعية الأخرى، ففضلا عن كون منتجاته أحد الموارد الأساسية للسياحة، تعدّ القيمة المضافة لمنتجات الصناعة التقليدية والحرف أعلى مقارنة بمنتجات صناعات أخرى، وهذا راجع لكون عملية صناعة المنتج التقليدي تتطلّب مواد أولية محلية ووسائل عمل تكلفتها منخفضة جدا إلى جانب عمالة منخفضة الأجر، ما يؤدّي إلى تكلفة إستهلاكات وسيطية منخفضة.[23]
- **إنتشارها في المناطق الريفية وشبه الريفية:** غالبا ما تنتشر حرف الصناعة التقليدية في الأوساط الريفية والمدن الصغرى في حين تتركّز الصناعات الأكبر في المناطق الحضرية، وذلك يعود لكون الصناعة التقليدية تستمد عراقتها وأصالتها من ذلك المحيط، فالمنتج التقليدي عادة ما يعبّر على قيم وإنشغالات جد مرتبطة بماضي وبأصالة أهالي الريف العريقة،[24] زيادة على ذلك تعدّ المؤسسات الحرفية وسيلة مهمة لتغطية الإحتياجات اليومية في هاته المناطق.
- **جزء من تركيبة القطاع غير الرسمي:** تعتبر هذه الصفة ميزة غالبة على المقاولين الحرفيين في كل الدول النامية، حيث نجد أنّ نسبة عالية من الحرفيين يمارسون أنشطتهم في الخفاء بعدم التصريح عن هوياتهم في سجلّاتالقطاع، إذ يُقدّر عدد الحرفيين غير الرسميين في الجزائر بحوالي 113.000 شخص،[25] لهذا نجد أنّ قطاع المؤسسات الحرفية يرتبط إرتباطا شديدا بالقطاع غير الرسمي خصوصا ما يتعلّق بوجود يد عاملة من النساء والأطفال.[26]

الإنتباه لهذه الخصائص من شأنه أن يحفّز نحو السعي وراء الطرق المؤدّية نحو إستغلال نقاط القوه ورفع الجوانب التي تمثّل نقاط ضعف.

3. الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الحرفية في الجزائر:

يمكن إبراز دور المؤسسات الحرفية في تحفيز النشاط الإقتصادي من خلال دراسة الآثار الإقتصادية لهذا القطاع على بعض متغيّرات الإقتصاد الوطني منها :

أ. **حركية إنشاء مشاريع جديدة في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر** : تحليل النسيج المؤسساتي للمشاريع الحرفية في الفترة بين 2003-2010 يُظهر أنّ النسيج المؤسساتي للقطاع قد عرف توسّعا كبيرا خلال الفترة المدروسة، كما هو موضّح في الجدول رقم 1.

الجدول رقم (1) _ تطوّر تعداد مشاريع الصناعة التقليدية والحرف خلال الفترة (2003-2010)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المشاريع الحرفية	79.850	86.732	96.072	106.222	116.347	126.887	168.020	184.850

المصدر: – نشرية المعلومات الإقتصادية (2004-2005-2006-2007-2008)

– مكتب الدراسة والإستشارة Ecotechnics

القراءة المباشرة لهذا الجدول تبيّن أنّ الإقتصاد الوطني قد عرف حركية ملحوظة نتيجة للبرامج الموضوعة من طرف الدولة والتي عملت على تحسين المناخ الإستثماري في قطاع الصناعة التقليدية والحرف، فقد عرف تعداد المشاريع الحرفية تطوّرا ملحوظا في الفترة بين 2003-2010،

ففي ظرف 8 سنوات توسّعت القاعدة الحرفية بنسبة 131,49٪، بما يعادل 105.000 مشروع جديد ونسبة زيادة سنوية تفوق 13٪ سنويا، ما يمثّل 15.000 مشروع حرفي جديد سنويا.

ب. **أثر قطاع الصناعة التقليدية و الحرف على التشغيل :**

يمثّل قطاع المؤسسات الحرفية مصدرا بالغ الأهمية في توفير فرص العمل إنطلاقا من كونه يميل إلى تكثيف العمالة على تكثيف رأس المال،[27] وإذا علمنا أنّه من بين طرق تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني هو مدى إحداث مناصب شغل، نجد أنّ القطاع يدعم الإقتصاد الجزائري بأرقام لا يستهان بها. والجدول الموالي يقدّم تطوّر تعداد مناصب الشّغل المصرّح بها في الفترة 2003-2010.

جدول رقم (2)_ تطوّر تعدادا مناصب الشغل المصرّح بها في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الفترة بين 2003-2010

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد مناصب الشّغل	160.124	173.920	192.744	213.044	233.270	254.350	306.000	336.600

المصدر: – نشرية المعلومات الإقتصادية (2004-2005-2006-2007-2008)

– Ecotechnics

تطوّر تعداد النسيج المؤسساتي الحرفي رافقه أيضا زيادة في عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع المدروس، حيث تزايد عدد المؤسسات المستحدثة بأكثر من الضعف في ظرف 8 سنوات (210.136 منصب جديد)وهو ما يُعادل 131,23٪ منصب منشأ خلال الفترة، أي ما يمثّل نسبة زيادة تقدّر بحوالي 16٪ سنويا (أكثر من 26.000 منصب شغل إضافي كل سنة)، وهو ما يشير إلى أنّ القطاع يمتلك إمكانية توفير مناصب شغل دائمة لعدد من العائلات الجزائرية.

ج. **دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحريك القوى العاملة :**

بعد مهم لحالة أي قطاع هو فرص العمل والوظائف الجديدة التي تستحدث فيه سنويا،[28] وتظهر الإحصائيات عن عدد الوظائف المنشأة سنويا في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في بلادنا مايلي:

جدول رقم (3): مناصب الشغل المنشأة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف خلال الفترة (2003-2010)

	2004/03	2005/04	2006/05	2007/06	2008/07	2009/08	2010/09
المناصب المنشأة	13.796	18.824	20.300	20.226	21.080	51.650	30.600
نسبة الزيادة	8,61 %	10,82 %	10,53 %	9,49 %	9,03 %	20%	٪10

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التشغيل في القطاع قد عرفت بدورها زيادة لا يستهان بها، إذ وصل معدّل الزيادة فيها إلى أكثر من 23.500 منصب شغل إضافي سنويا،وهو ما يمثّل نسبة زيادة تقدر بحوالي 11% أيضا.

وبالتالي يمكن القول أن قطاع الصناعة التقليدية والحرف يلعب دورا قياديا في توفير فرص العمل والحد من إنتشار الفقر من خلال قدرته على توفير مداخيل محترمة لعدد هام من المواطنين وبالتالي العدالة في توزيع الدخل الوطني ومن ثم تحقيق الرفاهية.

د. **تطوّر قيم الإنتاج والإستثمار في قطاع المؤسسات الحرفية:**

حجم الإستثمارات في القطاع عرفت بدورها إرتفاعا بارزا مثلما هو مبين في الجدول.

جدول رقم (4) _ قيم الإستثمار والإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الفترة (2005-2010)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإستثمار (1000دج)	2.704.765	2.911.503	3.067.101	4.140.633	5.246.301	5.857.440
نسبة التطّور (٪)		10,6	2,5	35	26,7	11,6
الإنتاج (مليار دج)	53.9	63,6	65,5	74	106	117
نسبة التطّور (٪)		18	3	13	43,2	10,5

Source : Ecotechnics 2010 : op.cit, p.p 24-36

سجّل قطاع الصناعة التقليدية والحرف تطوّرا هاما في حجم الإستثمارات المحققة خلال الأربع سنوات الأخيرة، ما يعادل نسبة 90٪، هذه الزيادة في حجم الإستثمار رافقها أيضا إرتفاع مقبول في حجم الإنتاج، بزيادة قدّرت بحوالي 117٪ خلال ست سنوات، أي بمعدل إرتفاع سنوي قيمته 19.5٪؛ وهو ما يعني أنّ إنتاجية القطاع مرتبطة بزيادة الإستثمار فيه.

هـ. تطوّر الصادرات:

قيمة وكمية الصادرات من منتجات الصناعة التقليدية والحرف موضحة في الجدول رقم (5)

جدول رقم (5)_ قيمة وكمية صادرات الجزائر لمنتجات الصناعة التقليدية في الفترة (2003-2010)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الكميات (مليون طن)	0,034	0,069	0,616	2,997	4,091	4,516	4,866	4,935
القيمة (مليون دولار أمريكي)	0,027	0,024	0,069	0.528	1,168	1,385	1,526	1,610

المصدر: الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية "ALGEX"، 2011

القراءة المباشرة للجدول تُظهر أنّ كمية صادرات الصناعة التقليدية قد عرفت إنتعاشا ملحوظا إبتداءا من سنة 2006، إذ عرفت كمية الصادرات إرتفاعا بنسبة تقارب 65٪ بين سنتي 2006 و2010، رافق هذا الإرتفاع زيادة في قيمة الإيرادات التصديرية بنسبة تفوق الضعفين (حوالي 205٪ في نفس الفترة).

و هكذا يتضح مما سبق أنّ قطاع المؤسسات الحرفية يعدّ نشاطا إقتصاديا هاما كغيره من النشاطات الإقتصادية، لكونه قطاع منشئ للعمل وموفّر للدخل وجالب للعملة الصعبة وداعم للسياحةومفعّل للصادرات خارج قطاع المحروقات وبالتالي مساهم في التنمية الإقتصادية.

II. سياسة دعم قطاع المؤسسات الحرفية المعتمدة في الجزائر:

اتجهت الجهود في السنوات الأخيرة إلى التركيز على توفير مختلف أشكال الدعم والشروط التي من شأنها أن تساعد على الحفاظ على النسيج الصناعي للقاعدي المشكّل أساسا من المؤسسات المصغّرة ذات الطابع الحرفي، ومن ثم توفير الظروف المواتية للنهوض بالقطاع؛ ولهذا فقد تم العمل على تحفيز الإستثمارات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف من خلال تحسين المناخ الإستثماري فيه، فبعد جعل القطاع تحت وصاية وزارة المؤسسات ص وم و الصناعة التقليدية، خُصّص له مجموعة من الآليات والبرامج والتدابير التي من شأنها المساعدة في تحقيق ذلك، والتي نشير إليها في هذا التسلسل.

أ. هيئات الدعم المالي والقرض

قامت الدولة بإنشاء العديد من الهيئات العامة لتقديم المشورة الإقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح المقاولين الحرفيين، بحيث يستفيد الممارسون أو المستثمرون بأي نشاط حرفي والمستوفون الشروط المرتبطة على الخصوص بالسن والمهارة ومستوى المساهمة الشخصية من إعانة العديد من الأجهزة الموضوعة، سنقوم هنا بعرض أهمها وشرح كيفية دعمها لهذا النوع من المشاريع.

تشترك الآليات التي نحن بصدد ذكرها بكونها هيئات مسؤولة عن تقديم الدعم والإستشارة ، وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار إنجاز وتطبيق وكذا متابعة مشاريعهم الإستثمارية، وتضع تحت تصرفهم كافة المعلومات ذات الطابع الإقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي والمتعلّقة بممارسة أنشطتهم وترافقهم في الحصول على القرض البنكي، أي أنّها تقوم بدور الوساطة في إطار إتفاقية موقّعة بينها وبين البنوك• التي تمنح القرض على أن يُمنَح هذا الأخير بشكلين :

- قرض بنكي بنسبة فائدة مخفّضة تقع على عاتق المستفيد مكمّل بسلفة دون فائدة؛
- سلفة دون فائدة ممنوحة من طرف الهيئة المختصة.

1. الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT):

تم إنشاؤه بموجب المادة 184 من قانون المالية لسنة 1992، و حُدّدت طريقة عمله وموارده في المرسوم التنفيذي رقم 06-93 المؤرخ في 2 جانفي 1993[29] ؛ ويقوم الصندوق بمنح الدعم المالي للأنشطة والعمليات المرتبطة بالأنشطة الخاصة بترقية نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بشكل حصري ؛ ويستفيد منه كل من الحرفيين الفرديين، التعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف وكذا الجمعيات النشطة في المجال المذكور. على أن يتم تحديد مبلغ الدعم على حسب النشاط المصّرحبه وتقديرا من طرف لجنة دراسة الملفات بهذا الجهاز.[30]

2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) :

وهي هيئة ذات طابع عمومي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي،[31] أُنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 2 جويلية 1996 والمتعلّق بدعم تشغيل الشباب في حين تضّمن المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مختلف القوانين التي تنظّم إطار عمل الوكالة؛[32] وقد أُسست الوكالة خصيصا بهدف مرافقة الشباب البطال وذوي المؤهلات المهنية أو شهادات معترف بها لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرّة،[33] وتمويلهم عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب FNSEJ لذا يمكن للشباب المستثمر في نشاط حرفي والمستفيد من إعانة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الإستفادة من إعانات مالية وإمتيازات جبائية لدعم إنشاء مشروع إستثماري أو توسيعه.[34]

3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر(ANGEM) :

تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلّق بجهاز القرض المصغّر وقد تم تحديد قانونها الأساسي ومهامها وكذا كيفيات تنظيمها وتمويلها وعملها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14، وهي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص وتتمتّع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي[35] تابعة لوزارة التضامن الوطني،[36] وتقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر بتقديم قروض مصغرّة لأصحاب المبادرات الفردية الذين هم قادرون على خلق مناصب عمل ذاتي ودائم وكذا للفئات بدون دخل والتي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة أو للنساء الماكثات بالبيت أو البطالين وحاملي المشاريع.[37]

4. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) :

أُنشأ بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 حيث نصت المادة 30 منه على أن تُعَهد إدارة نظام التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب إقتصادية إلى صندوق مستقل،[38] وتم تنفيذه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤّرخ في 6 جويلية 1994،[39] وهو عبارة عن مؤسسة عمومية تابعة لوصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي تم تكليفها بتخفيف الآثار الإجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الإقتصادي بعد تطبيق مخطط التعديل الهيكلي وكذا محاربة البطالة من خلال منح تعويض عن البطالة لفائدة المنخرطين فيه.

عرف هذا الصندوق في مساره تعديلات عديدة أهمها التعديلات المجراة سنة 2004 والتي عملت من خلالها الجهات المعنية على ترقية أفضل لهذا الجهاز،، ويعكف من خلالها الصندوق على:

أ. تسطير برنامج للتكوين بإعادة تأهيل البطالين ذوي المشاريع والمؤسسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل.

ب. تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط من طرف البطالين ذوي المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة.[40]

إضافة إلى ما سبق تستفيد المؤسسات الحرفية من دعم من مختلف الآليات الموالية:

- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ)؛
- الصندوق الإجتماعي للتنمية (FDS)؛
- صندوق الزكاة؛

- صناديق الضمان :
  - ✓ صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع (FGCJP)؛
  - ✓ صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI)؛
  - ✓ صندوق ضمان القروض للمؤسسات ص و م (FGAR)
- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)؛
- وكالة التنمية الإجتماعية (ADS)؛
- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة؛
- صندوق المحيط والحفاظ عليه من التلوث؛
- صندوق ترقية المحيط؛
- صندوق تطوير منطقة الجنوب؛
- صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- صندوق التكوين والتدريب المهني.

ب. تكوين و تأهيل الموارد البشرية:

أصبحت مصطلحات التكوين والتأهيل وتنمية المهارات مرادفا للإستثمار في رأس المال البشري بإعتباره أساس أي عملية تنموية، وتظهر أهمية مرافقة العنصر البشري عند محاولة الإستجابة للمستجدات الحاصلة، وإنتباها لهاته الأمور قامت الدولة بتبني مجموعة من البرامج التكوينية والتأهيلية تسعى من جهة نحو تأهيل إطارات القطاع ومن جهة أخرى نحو ترقية المقاول الحرفي وتطوير مؤهلاته.

1. **برنامج (Cree/Germe_أنشئ وحسن تسيير مؤسستك) لدعم روح المقاولة :**

وهو برنامج تكويني خاص بدعم إنشاء وتسيير المؤسسات المصغّرة، وُضع من طرف المنظمة الدولية للعمل (OIT)،[41] ويُقدّم منهجية متكاملة في التكوين ووسائل مستعملة بنجاح على المستوى العالمي، موّجهة لمنشئي ومسيري المؤسسات الصغيرة، ويهدف إلى دعم ومساندة هياكل ترقية هذا النوع من المؤسسات، وكذا نحو التحسين المستمر لسيرورة المؤسسات ص وم والمؤسسات الحرفية من خلال تكوين حاملي المشاريع أو مسيّري المؤسسات عبر ثلاثة مراحل :

- إختيار الفكرة المناسبة لإنشاء المؤسسة (TRIE)←خاصة المقبلين على إنشاء المؤسسات؛
- إنشاء المؤسسة (CREE)←وخاصة لحاملي المشاريع؛
- التسيير الأحسن للمؤسسة (GERME)←لمسيّري المؤسسات.

يعمل برنامج "حسن تسيير مؤسستك" على البحث عن الهيئات المهتمة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الحرفية وتزويدهم بمكونّين مدّربين على منهجية "حسن تسيير مؤسستك"، كما يوفّر جملة من الدعائم التكوينية لكل من المكّو ن وحاملي المشاريع ومسيّري المؤسسات، ملخّصة في أدلة خاصة بكل مرحلة من مراحل المنهجية الثلاث وتشمل مختلف وظائف المؤسسة إلى جانب المتابعة ما بعد التكوين.[42]

وقد تبنّت الجزائر هذا البرنامج في سبتمبر 2004 من خلال عقد مبني بين المكتب الدولي للعمل ووزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية _سابقا_كحّل لدعم روح المقاولة لدى المقاول الحرفي و التحكّم الجيد في آليات التسيير أمام بيئة سريعة التغيير، من خلال تمكينه من أسلوب دراسة السوق وإنتهاز الفرص وكذا تسيير الزبون والتحكّم في السعر والإنتاجية وغيرها.[43] ويُؤسس هذا الإتفاق على تكوين مكونّين

ومرافقين إقتصاديين على مستوى مختلف هياكل دعم قطاع الصناعة التقليدية وباقي هيئات دعم إنشاء المؤسسات وتشغيل الشباب (Ansej, Angem, Cnac, Cnam, MPMEA...).[44]

2. **برنامج نظام الإنتاج المحلي (SPL) لدعم التنمية المحلية و التهيئة الإقليمية:**

هو برنامج تم إقتراحه سنة 2007 كمنهج لتنسيق الأنشطة الحرفية مع مقاربة تشاركية على الميدان، ويرتكز أساسا على تنسيق التآزر داخل نفس فرع النشاط وفي نفس الموقع بين المقاولين الحرفيين و بيئتهم المحلية (خدمات خاصة، عامة، سلطات، هيئات دعم..)؛ وتم على إثره وضع 7 أنظمة إنتاجية محلية رائدة في حرف: ترميم البنايات، النسيج الوبري، صناعة الزرابي، الحلي التقليدية، صناعة الطين و الفخار، صناعة النحاس، حرفة العمارة.

3. **برنامج (NUCLEUS) لدعم تآزر الحرفيين :**

جاء هذا البرنامج في إطار التعاون الجزائري الألماني GTZ بين وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية والوكالة الألمانية للتعاون التقني. فكرة البرنامج مستوحاة من تجربة ناجحة قامت بها الوكالة الألمانية بالبرازيل سنة 1990 ويُعرّف على أنّه مركز إتصال بين مقاولين حرفيين يعملون في نفس الحرفة أو ضمن حرف مختلفة داخل غرفة أو جمعية، بحيث يجتمعون لتبادل الخبرات والتفكير معا في المشاكل المشتركة بينهم وهذا برئاسة وتنظيم ومرافقة من طرف مستشار نوكلس الذي يُكلّف من طرف الغرفة.

والنوكلس هو عبارة عن نواة إتصال تسمح بتبادل الخبرات والأفكار بين الأعضاء ويسمح بتحديد هيكلة وتنظيم الطلب على الخدمات من الأسفل إلى القمة، وتحسين أداءات غرف الصناعة التقليدية وكذا الربط الشبكي بين هاته الأخيرة وباقي المرافق والمؤسسات العمومية والخاصة؛ كما له أهداف جمّة يجنيها المقاولون الحرفيون المنخرطون فيه والمتمثّلة في إعانة الأعضاء على إنشاء، تطوير، تعليم وتكوين، تحديث ورقي مؤسساتهم، ويتمثّل الحجم الأمثل للنواة الواحدة بين 12-30 مقاول.[45]

وقد تمّ تبني هذه المقاربة في أواخر سنة 2007وطُبّق على مستوى 10 غرف بولايات : الجزائر العاصمة، بجاية، البليدة، جيجل، مستغانم، وهران، سطيف، تيبازة، تيزي وزو وتلمسان ؛ في إنتظار تعميمه عبر كافة التراب الوطني في أفاق 2010-2011.[46]

4. **تنظيم مسابقات وإستحداث الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بهدف تشجيع روح الإبداع والإبتكار لدى الحرفي :**

تم إستحداث مسابقات مفتوحة على النشاطات الحرفية بموجب المرسوم 96-01،[47] كما تم إستحداث الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-273 المؤرّخ سنة 1997 لمكافأة أحسن الأعمال المُنجَزة من طرف حرفيين أو تعاونيات أو مقاولات حرفية في مجال الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية؛ هذه الجوائز هي عبارة عن ميداليات ولوحات شرف وكذا مكافأة مالية يقدّمها وزير المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية كل سنة لأحسن منتج حرفي تقليدي وفني.[48]

5. **وضع برامج للترقية وتحسين التنافسية :**

إيمانا من الدولة بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجه عام وقطاع المؤسسات الحرفية بوجه خاص بإعتبار أنّ 94% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات مصغّرة، قامت الجزائر بتبنّي مجموعة من البرامج تهدف إلى تنمية هذا القطاع سنقدمها فيما يلي :

1.5. **ترقية المناولة والشراكة :**

تعدّ المناولة من أهم أشكال التعاون الصناعي أو التكامل الإقتصادي بين المؤسسات فهي جميع العلاقات التعاونية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم منشأةُ مقدّمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر تسمى **منفّذة أعمال** أو **مناولة** متخصّصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدّد مسبقا وُملزم للطرفين، والتي يبقى هذا النشاط الذي تقوم به هو نشاطها الأساسي.[49] تعدّ المناولة من أهم أشكال التعاون الصناعي أو التكامل الإقتصادي بين المؤسسات فهي جميع العلاقات التعاونية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم منشأةُ مقدّمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر تسمى **منفّذة أعمال** أو **مناولة**

متخصّصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدّد مسبقا وُملزم للطرفين، والتي يبقى هذا النشاط الذي تقوم به هو نشاطها الأساسي.(50)

في الجزائر أُدرجت تجربة المناولة والشراكة بين المؤسسات العمومية والخاصة ضمن الخيارات الإستراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي بصدور القانون 18-01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضّمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن خلاله أُعتبرت المناولة أداة مفضّلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حظيت بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني وتثمين إستعمال القدرات الوطنية الموجودة.(51)

وعن المناولة في قطاعنا المدروس فإنّ الأمر يتعلّق بمجموع المؤسسات العمومية المعنية بترقية المناولة في القطاع الحرفي، ولهذا الغرض قامت المؤسسات العمومية بتحديد مجالات الصناعات الصغيرة التي تخلّت عنها الوحدات الصناعية، وكذا إدماجها ضمن برامج أنشطتها لمشاركة حرفيين في إنتاج التجهيزات و الأدوات ومعالجة المواد المصنّعة الضرورية.(52)

2.5. برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات ص و م (ED/PME) في إطار التعاون مع الإتحاد الأوروبي:

في إطار تعاون الجزائر مع الإتحاد الأوروبي وتأهيل الإقتصاد الجزائري للاندماج في الإقتصاد العالمي وترقيته إلى درجة المنافسة وتكييفه مع متطلّبات التبادل الحر؛(53) سعت الجزائر إلى تأهيل مؤسساتها ص وم وجعلها أكثر تنافسية من حيث ثلاثية : **التكلفة – الجودة – التجديد**، بتبنيها لبرنامج ميداالذي دُ شّن سنة 1995 وإستمر إلى غاية سنة 1999 وسمّي **ميدا الأولى**، وبرنامج **ميدا الثانية** للفترة (2000-2007) الذي تضّمن برنامج دعم للمؤسسات ص وم الجزائرية وأخذ إسم **أورو– تنمية المؤسسات ص و م الجزائرية (ED/PME)**.(54)

انطلق البرنامج فعليا في سبتمبر 2002، وينشط بفريق عمل دائم مكّون من 25 خبيرا (21 خبير جزائري و4 أوروبيين) ويسيّر من قبل وحدة البرنامج UGP و التي مقّرالعاصمة بالإضافة إلى 5 فروع جهوية، وقد خُصّص في سبيل تحقيق ما سبق 62,9 مليون أورو، 57 مليون أورو كتمويل من قبل المفوضية الأوروبية و3,4 مليون أورو من قبل وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية و2,5 مليون أورو مقدّمة من طرف المؤسسات ص وم التي تدفع 20% من التكلفة الكلية لنشاطات التأهيل،(55) وتستفيد من هذا البرنامج المؤسسات ص وم الخاصة والتي تنشُط في القطاع الصناعي وكذا قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بالمؤسسات ص وم، في حين أنّ المؤسسات التجارية لا تدخل ضمن ذلك.

ويرتكز هذا البرنامج على ثلاث محاور أساسية للدعم :

- دعم مباشر للمؤسسات ص وم؛
- دعم المؤسسات المالية والبنوك التي لها علاقة مباشرة مع هاته المؤسسات؛
- دعم المحيط المجاور للمؤسسة.(56)

3.5. برنامج التعاون الجزائري الألماني للتنمية الإقتصادية المستدامة (GTZ-DEVED) :

تضّمن هذا التعاون برنامجا لتحسين تنافسية المؤسسات ص وم المشغّلة لأقل من 20 عامل، وهو تحت رعاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، في حين أُوكل تنفيذه للوكالة الوطنية لتأهيل المؤسسات ص وم.وتتمثّل الخطوط العريضة لهذا البرنامج في :

- دعم سياسات وإستراتيجيات المؤسسات ص وم؛
- ترقية الخدمات الموّجهة للقطاع؛
- تحسين الخدمات المالية لها : وذلك من خلال السعي مع الشركاء على إنشاء مؤسسة مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا إعداد و إنطلاق أنشطة هاته المؤسسة المالية؛
- الرفع من قدرات الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل : عن طريق تقوية القدرات والكفاءات وهياكل الجمعيات المهنية وترقية خدماتها وقدراتها على الحوار، بإعتبار أنّ كل من منظمات أرباب العمل والجمعيات والغرف (صناعة، تجارة، غرف صناعة تقليدية) هم شركاء أساسيون في تحسين التنافسية للمؤسسات ص وم الجزائرية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ GTZ تمثّل الوكالة التقنية المقدّمة للمعرفة بالشراكة مع المستثمرين المؤسساتيين وبالتشاور مع الأجهزة المشرفة على القطاع المالي في الجزائر،[57] بحيث إستفادت المؤسسات ص وم في إطار هذا التعاون مما يلي:

- مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية تُقدّر بـ3 ملايين أورو، حيث يستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين 50 متخصّص و250 عونا مرشدا؛
- مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة بغلاف مالي يقُدّر بـ 2,3مليون أورو هدفه ترقية الحركة الجمعوية بالمؤسسات.

ج. الدعم المقدّم في مجال التسويق والتصدير:

يُشكّل تسويق المنتجات الحرفية العائق الأساسي لتنمية القطاع، لاسيما بالنسبة لمنتجات الصناعة التقليدية والفنية، لذلك تم إتخاذ مجموعة من التدابير وكذا وضع مخططات سنوية عديدة للترويج تهدف إلى تسهيل موقعتها في الأسواق الوطنية والدولية، ويتعلّق الأمر بـ :

1. **الدعم المقدّم من طرف الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية** : حيث تستفيد نشاطات الصناعة التقليدية والفنية في إطار هذا الصندوق من :

- تقديم مساعدات على التصدير في شكل أعمال تسويقية ودعم إعلامي (إشهار، واجهات، ملصقات، كاتالوجات، منشورات...)؛
- جزء من التكاليف المرتبطة بمشاركة الحرفيين في الصالونات والمعارض في داخل وخارج الوطن؛[58]

2. **إنشاء الصندوق الوطني لترقية الصادرات (FSPE)** :

تم إنشاؤه بمقتضى قانون المالية لسنة 1996 ونُفّذ بالمرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرّخ في 5 جوان 1996،[59] وهو صندوق مخصّص للدعم المالي لعمليات وأنشطة ترقية الصادرات خارج المحروقات،[60] إذ يقوم هذا الصندوق بتقديم مساعدات تغطّي العمليات الآتية :

- الأعباء المتعلّقة بدراسة الأسواق الخارجية وإعلام المصدّرين ودراسة كيفيات تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموّجهة للتصدير؛
- مصاريف المشاركة في الأسواق والمعارض والصالونات المتخصّصة المقامة في الخارج بحيث يغطّي : تكاليف كراء الأجنحة ومساحات العرض، تكاليف عبور ومناولة العينات الموّجهة للعرض، بالإضافة إلى تكاليف الإشهار والتسويق الناتجة عن المشاركة في الأسواق والمعارض والصالونات المتخصّصة بالخارج؛
- جزء من التكاليف التي يتحّملها المصدّرون والمتعلّقة بإستكشاف الأسواق الخارجية؛
- تكاليف العبور والنقل الدولي للمنتجات الموّجهة للتصدير؛
- تمويل التكاليف المرتبطة بتكييف المنتجات مع الأسواق الخارجية.[61]

3. **دعم في مجال الترويج** :

حيث يمكن للمقاولين الحرفيين الذين يواجهون مشاكل في التعريف بمنتجاتهم وأعمالهم الفنية المشاركة إما في التظاهرات الوطنية أو الدولية التي تقام كل سنة، أو طلب الإستفادة من أروقة العرض-بيع المتواجدة على مستوى مؤسسات دعم القطاع بمختلف جهات الوطن.

4. **دعم في مجال ترقية النوعية والإبقاء على روح المنتج التقليدي الجزائري** :

تم في هذا الإطار إصدار مجموعة نصوص تنظيمية تسمح للمقاول الحرفي من حصول منتجاته على **علامة النوعية والأصالة*** بحصول منتجاته على تسمية **صناعة تقليدية جزائرية** صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، مع توضيح طرق الحصول على ذلك في المرسوم التنفيذي رقم 97-390 المؤرخ في 19 أكتوبر 1997 إذ نصت المادة الرابعة منه أنّ هاته العلامة لا تُسلّم إلا للمنتجات التي تتميّز بطابع تقليدي أصيل، ومستوحاة من الفن المحلي وتتمتّع بمستوى من الجودة من حيث إختيار المواد المستعملة والعناية في التنفيذ، وكذا مصنوعة يدويا أو بالإستعانة بلوازم تكميلية.[62]

5. **معايير الدمغ وحماية المنتج التقليدي الجزائري** :

تندرج معايير الدمغ في مجال ترقية النوعية والمقاييس، غير أنّ هاته الأخيرة تتعلّق بمنتجات نشاط معيّن يكتسي أهمية إقتصادية وإجتماعية على المستوى الوطني ألا وهو صناعة الزرابي والمنسوجات المماثلة، حيث وُضعت جملة من المتطلّبات والمعايير الموّحدة الخاصة بصنع الزرابي والمنسوجات التقليدية المماثلة لها والتي تمت المصادقة عليها من طرف اللجنة التقنية الوطنية للصناعات النسيجية التابعة للمعهد الجزائري للتقييس سنة 2005، وتُحدَّد هذه المقاييس نوعية المواد الأولية المستعملة وكذا مظهر المنتج (من رموز وأشكال..)، بالإضافة إلى الخصوصيات التقنية للمنتج وكل الجوانب المتعلّقة بالجودة.

تُوكل مهمة الدمغ التي يتم على إثرها التأكّد من مطابقة المنتج لتلك المواصفات والمقاييس الموضوعة، لمراكز الدمغ المتواجدة على المستوى الوطني وتعتبر هاته المقاييس بمثابة ضمان جودة لمختلف المنتجات النسيجية وكذا المرجع الأساسي لكل المعنيين بصناعة الزرابي ودمغها.[63]

III. تقييم فعالية سياسة دعم المؤسسات الحرفية في الجزائر:

نتائج الإجراءات والتدابير والبرامج المنفّذة في إطار إستراتيجية تنمية قطاع المؤسسات الحرفية في الجزائر أسفرت عن ما يلي:

أ. ما يتعلّق بالدعم المالي والقرض:

وحسب الإحصائيات الدراسية للأنشطة الحرفية المُنشأة بدعم من هيئة دعم سنة 2008 تمّ إحصاء ما يلي:

- قام الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية FNPAAT بدعم 1589 مشروع حرفي ممارس لإحدى أنشطة الصناعة التقليدية والفنية ؛ [64]
- شكّلت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ الهيئة الأكثر طلبا من طرف المقاولين الحرفيين في دعم مشاريعهم الحرفية، فقد تّم تسجيل 7031 مشروع حرفي أُنشأ بالإستفادة من هذه الهيئة، أي ما يمثّل نسبة 69,7٪ من مجموع المشاريع التي أُنشئت بدعم من هيئة دعم سنة 2008؛
- إحتلّت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر ANGEM المرتبة الثانية بعد ANSEJ وفقا لترتيب الهيئات الأكثر طلبا من طرف الحرفيين في تمويل تأسيس مشروعاتهم الحرفية، حيث قامت بدعم إنشاء 1591 مشروع حرفي؛
- تولّى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC تمويل تأسيس 1066 مشروع حرفي، في حين بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف باقي هيئات الدعم المالي الأخرى 399 مشروع وفقا لإحصائيات نفس السنة. [65]

ب. ما يخص تكوين وتأهيل الموارد البشرية:

فإلى غاية 31 ديسمبر 2009تمّ إحصاء:

- مساهمة الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية والحرف في التكوين عن طريق التمهين لـ 5000 شاب لدى حرفيين معلّمين مختصين في مختلف فروع الصناعة التقليدية والفنية؛
- مرافقة 85 مقاول حرفي في فروع الحلي، الجلود، الفخّار، الخزف والزجاج من طرف شركاء إيطاليين وإسبان في إطار إتفاقيات تعاون دولي؛[66]
- إستفادة 700 مقاول حرفي في تقنيات التصميم و التسويق والتصدير؛
- تكوين 4400 مقاول وحامل مشروع خلال الفترة جوان 2005 و 31 ديسمبر 2006؛
- كما أفضت الجهود المتتالية للهيئات المسؤولة على القطاع عن تكوين 2410 حامل مشروع جديد عبر 163 حلقة دراسية نُظّمت بكامل القطر الوطني، و6256 مقاول حرفي حول كيفية تسير المؤسسة عبر 417 حلقة دراسية، أي ما مجموعه 8666 حرفي إلى غاية ديسمبر 2009. [67] ولم تكتف وزارة المؤسسات ص وم بهذا الحد، إذ وحرصا منها على الوقوف وراء هذا المشروع الكبير أوكلت مهمة تعريب دلائل تكوين هذه المنهجية للغرفة الوطنية للصناعة التقليدية.
- دعم 5434 نشاط حرفي في المناطق الريفية، من خلال مشاركة غرف الصناعة التقليدية والحرف في وضع البرنامج الوطني للتجديد الريفي؛

- وفيما يخص تكوين الإطارات المسؤولة عن الهيئات المشرفة عن القطاع فقد تّم تأهيل 29مفتّش رئيسي للصناعة التقليدية وكذا 70 إطار في مراقبة الجودة ودمغ الزرابي؛ [68]إلى جانب هذا تمّ تدعيم الإطارات المكّونة في برنامج المرافقة الإقتصادية (انشئ وحسّن تسيير مؤسستك) بعدد من المكّونين وصل إلى 74 مكّونا من طرف المكتب الدولي للعمل مع نهاية سنة 2009، 46 إطار منهم هم مكّونين على مستوى الهيئات المشرفة على القطاع، [69] إضافة إلى تكوين 33 مستشارا إقتصادي بمساعدة خبراء منظّمات دولية و أوروبية على تسيير وصيانة نظام المعلومات. [70]
- وفي إطار نظرة مستقبلية، إتّجهت هياكل القطاع نحو إعتماد نظام تكوين عن بعد قادر على تسيير ومتابعة المتكّونين من خلال أرضية تقنية على الخط عبر الانترنت، شُرع في إنجازها منذ نوفمبر 2007. [71]
- قاد برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات ص و م منذ إنطلاقه سنة 2002 أكثر من 2102 عملية تأهيل إستمرت منها 668 مؤسسة فقط وهذا في 31 أكتوبر 2006، 43%منها مؤسسات مصغّرة وصغيرة وهو ما يعادل 287 مؤسسة.[72]

وتجدر الإشارة أيضا، أنّه في مجال تنشيط تجّمعات الحرفيين وتحفيز العمل الجماعي تم تسجيل:

- إرتفع عدد الأنظمة الإنتاجية الموضوعة من 7 أنظمة إنتاجية محلية رائدة في قطاع الصناعة التقليدية سنة 2007 إلى 15 نظام إنتاج محلي مع نهاية سنة 2008؛
- إنشاء تجّمعين لتصدير الصناعة التقليدية سنة 2009، و 3 سنة 2010 و 4 سنة 2011؛
- أما عملية تنفيذ برنامج نوكلس أسفرت في أن بدأ 126 تجّمع وفق هذا النظام يشتغل، يجتمع فيه 1200 حرفي يتوزّعون على 3 مناطق "شرق- غرب – وسط" ويضم 37 حرفة مختلفة في فروع: الخزف، الميكانيك، النّجارة، البناء والحلاقة عبر 10 غرف للصناعة التقليدية والحرف موجودة على مستوى ولايات: الجزائر، بجاية، البليدة، جيجل، مستغانم، وهران، سطيف، تيبازة، تلمسان، بسكرة.[73]

ج. في مجال التسويق والتصدير:

نتائج الجهود المبذولة في هذا الإطار أسفرت عمّا يلي:

- إلى غاية سنة 2006 تمّ تنظيم مئات المعارض والصالونات المحلية بمعدّل يفوق 30 تظاهرة سنويا وفي مختلف مناطق الوطن وفي مختلف نشاطات الصناعة التقليدية، كما شهدت الفترة أيضا المشاركة في عدد يتجاوز المائة صالون دولي بمعدل يفوق 10 تظاهرات سنويا، إلى جانب تنظيم مجموعة من أسابيع الصناعة التقليدية في عدد من الدول؛
- نتائج تسويق منتجات الصناعة التقليدية من خلال مشاركات القطاع في الصالونات والمعارض أوصلت إلى ضرورة القيام بـ :
  - تركيز العمل على بعض الأسواق الأوروبية والآسياوية؛
  - رسملة تجارب القطاع في الترويج الدولي لدى مؤسسة أو مؤسستين تابعتين للقطاع؛
  - التوّجه نحو الإقتصار على دعم المشاركة في الصالونات المهنية، وترك المشاركة في صالونات الجمهور العريض لإختيار الحرفي؛
  - تثمين ودعم الحضور النوعي لفئة المنتجات التي حقّقت فيها الصناعة التقليدية ميزة تنافسية. [74]
- خلال سنة 2008، وضعت المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف برنامجا لدعم الصادرات بدعم أوروبي، ينفّذ مجموعة متناسقة من الإجراءات المتمثلة في :
  - صندوق تمويل مشترك، منبثق عن (FNPAAT) يقوم بتمويل جزء من التكاليف من 50 إلى 90٪، عمد إليه المقاولون الحرفيون لترقية منتجاتهم الموجهة للتصدير، بما في ذلك المشاركة في الصالونات والمعارض؛
  - إنشاء (Vade Mecum Export) الذي يشجّع الحرفي المصدّر لإتباع قواعد الإتصال والتسويق وعلاقات السوق.[75]
- وفي مجال الترقية والتطوير وتشجيع روح الإبداع والإبتكار لدى الحرفي تمّ منح 53 جائزة صناعة تقليدية فنية إلى غاية سنة 2010، وهذا بالإضافة إلى التشجيع على الإحتفال بالمناسبات المحلية الممارسة ببعض المناطق. [76]

- تنظيم 10 دورات تدريبية لفائدة إطارات القطاع حول تقنيات دمغ الزرابي ومراقبة الجودة، إلى جانب دورات تكوينية لفائدة المتعاملين حول تقنيات التسويق والتصميم بهدف تطوير مقلةٍ سوقية مكيّفة تأخذ بعين الإعتبار المنافسة والتنافسية. [77]

بملاحظة ما سبق، نجد أنّ جهود تنمية قطاع المؤسسات الحرفية في الجزائر قد حقّقت عموما نتائج طيبة على المستوى المحلي، وأكّدت دور القطاع كفاعل إقتصادي أساسي.

IV. صعوبات تنمية المؤسسات الحرفية في الجزائر:

على الرغم من الإنجازات التي عرفها قطاع المؤسسات الحرفية في الجزائر إثر تنفيذ سياسة التنمية الموضوعة له في إطار إستراتيجية القطاع آفاق 2010، إلا أنّ القطاع ما يزال يعاني من مجموعة من الصعوبات، حيث تشير الدراسات والأبحاث الخاصة بالمؤسسات الحرفية بالدول النامية عموما والجزائر خصوصا إلى تعرّضها للعديد من العوائق التي تعرقل نشاطها في الأجل القصير وتهدّد نموّها وبقائها في الأجل الطويل، إذ طبقا لإحصائيات دراسية عن Ecotechnics سنة 2008 بأنّ حوالي 25,5 % من المشاريع الحرفية في الجزائر هي متوقّفة عن النشاط بسبب العوائق التي تواجهها هذه الأخيرة؛[78] ويمكن حصر أهم المشاكل التي تواجه قطاع المؤسسات الحرفية وتحدّ من تنميته فيما يلي :

1. عدم إدراج المؤسسات الحرفية كأولوية تنموية ضمن السياسات الإقتصادية الإصلاحية للبلاد وكذا ضعف التشريعات والنّظم الواضحة لدعمه :

وعن قطاع المؤسسات الحرفية ببلادنا، فالإهتمام بهذا القطاع تأخّر لسنوات عديدة، حيث كان محلّ تجاهل دائم، ويعود السبب في ذلك إلى الإقتصار على التعامل معه من وجهة نظر تاريخية فلكلورية، دون الوعي بأهميته الإقتصادية والإجتماعية،[79] إذ يعرف القطاع حاليا صعوبات إقتصادية حقيقية بإعتبار أنّه لم يستفد من الدعم بالوسائل والتأطير الملائمين، ولم يُدمج في إطار سياسة التنمية الوطنية، فكل المجهودات المبذولة إلى يومنا هذا لتنظيمه ودعمه تبقى ضعيفة نظرا لحجم الإحتياجات وقلة الوسائل المسخّرة سواءا على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي.[80] كما يبدو جليا القصور الملاحظ على التشريعات الحالية الموضوعة للنهوض بهذا القطاع في عدم قدرتها على التأقلم مع التغيّرات و التلاّءت السريعة التي يعرفها هذا الأخير، حيث أثبتت عدم مواكبتها للوضعية الحالية؛ فعلى سبيل المثال رغم صدور الأمر الرئاسي رقم 96-01 المحدّد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والذي نتجت عنه جملة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية، إلّا أنّه لا توجد حدود فاصلة بين النشاط التجاري والحرفي[81] ، وبالتالي تكون النتيجة عددا من الممارسين للأنشطة الحرفية في إطار المقاولة يكتفون بالتسجيل في السّجل التجاري دون سجل الصناعة التقليدية والحرف.

2. عدم الإستقرار التنظيمي الذي عرفه القطاع :

لم يعرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف إستقرارا في تنظيمه فقد كان في كل مرة يخضع لوصاية ثم إلى أخرى، ويعود سبب ذلك إلى طبيعة نمط التسيير المهُج ثم التخلّي عنه، الأمر الذي صعّب من عملية تحديد القطاع ذي الأولوية، فمن وزارة التصنيع والطاقة سنة 1962، إلى وصاية وزارة الشباب والرياضة والسياحة سنة 1963، ثم من جديد إلى وزارة الصناعة والطاقة سنة 1965 ليُجمع مرة أخرى في وزارة الصناعات الخفيفة سنة 1980، ومنها إلى وزارة السياحة سنة 1992؛ هاته الأخيرة بقي القطاع تحت وصايتها فترة طويلة إلى غاية جوان 2002 أين أُدرج إلى جانب قطاع المؤسسات ص وم في وزارة واحدة شهِد القطاع خلال فترة وصايتها لأول مرة وضع إستراتيجية للتنمية، ليتم قبل أقل من سنة عن نهاية تنفيذ هذه الإستراتيجية وفي إطار مرسوم رئاسي مؤرّخ في 28 ماي 2010 إعادة إدماج القطاع مع قطاع السياحة في وزارة السياحة والصناعة التقليدية وتهيئة الإقليم.

عملية تأرجح القطاع بين وصاية وأخرى أفقدته قيمته الحقيقية في كونه فاعلا إقتصاديا بسبب اختلاف المعاملة التي كان يعُامل بها من طرف كل وصاية••، بالإضافة إلى الطابع التاريخي والثقافي الذي كان يُعامَل به كل مرة، كما أنّ تعدّد التجارب التي تم إجراءها عليه فوّت عليه فرص الاستفادة منها،إلى جانب أنّعملية الترحيل هذه صعّبت من إمكانية تقييم وضعية القطاع تقييما واقعيا ومنه صعوبة إيجاد إستراتيجية متناسقة ومتكاملة الأهداف.[82]

3. صعوبة التموين بالمواد الأولية والتجهيزات:

الوضعية الحالية للقطاع تشهد تبعية شبه كاملة للخارج في ميدان التموين بوسائل الإنتاج والتزّود بالمواد الأولية، نظرا لإفتقار المقاولين الحرفيين لمصادر توريد منتظمة باستثناء بعض المؤسسات العمومية (SIDER, AGENOR) التي كانت تُمون السوق بصورة مؤقتة لكن من دون الإلتزام بالمواصفات المطلوبة من طرف الحرفيين فيما يخص جودة ونوعية المواد والمعدات المستوردة علاوة على سعرها المرتفع.[83]

4. سوء ظروف ممارسة النشاط الحرفي :

عوائق أخرى تحُول دون ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بشكل منظّم وتقديم منتجات بكميات كبيرة وذات نوعية جيدة وفي المددُ المحّددة، ويتعلّق الأمر بصعوبة الحصول على المحلات والأراضي والتي غالبا ما تباع في المزاد العلني،[84] وفي حالة إمتلاك الحرفي لمحل فعادة ما يتميزّ بقدمه وعدم تهيئته وكذا عدم توفرّه لأدنى شروط الأمن والنظافة فضلا عن ضيق المساحة؛ إلى جانب ذلك يلجأ الممارسون للأنشطة الحرفية في أغلب الأحيان إلى إستعمال وسائل إنتاج لا تتلائم مع نوعية النشاط ويغلب عليها القدم، بالإضافة إلى تشغيل يد عاملة غير مؤهلة وقليلة العدد.[85]

5. نقص التأهيل المهني للحرفيين:

حيث تم تسجيل مجموعة من النقائص متعلّقة بهذا الصدد، من بينها :

- نسبة كبيرة من الحرفيين لم يتلقّوا تكوينا مهنيا، فحسب إحصائيات Ecotechnics السابقة حول عدد الحرفيين الذين تلقّوا تكوينا مهنيا، ُوجد أنّ نسبة الحرفيين أرباب العمل الذين إكتسبوا معارف حول الحرف التي يمارسونها بالتكوين المهني هي 27,2 % من إجمالي المسّجلين بتلك السنة؛[86]
- غياب سياسة واضحة في مجال تأهيل الموارد البشرية، فمراكز التكوين المهني المتّخصصة في الصناعة التقليدية غير متَوفرّة بعدد كاف؛
- عدم توفّر القطاع على هياكل متخصّصة ذات تكوين ممتاز (معلم مختص في الصناعة التقليدية) بالإضافة إلى غياب التكوين في بعض النشاطات الحرفية.[87]
- عدم دعم روح المقاولة لدى الحرفيين بالشكل الكافي، فلا يستفيد الحرفيون في الغالب من دورات تكوينية في مجالات التسيير والتسويق إلا بنسب قليلة في إطار برنامج Cree_Germe، إذ مع تزايد عدد الحرفيين أرباب العمل الذين وصل عددهم إلى أكثر من 162.000 مقاول حرفي في السداسي الأول من 2009، بلغ عدد المتكّونين على هذا البرنامج بنفس السنة، 8666 حرفي ُمكّون، وهو ما يتطلّب مضاعفة الجهود.[88]
- عدم ملائمة نظام التمهين المعمول به بسبب عدم مزاوجته مع مفهوم التعليم، فإذا كان التمهين هو إكساب المتمّهن تقنيات الصانع فالتعليم يكسبه المبادئ النظرية للحرفة التي تسمح له بالتطّور و التطوير.[89]

نتيجة هذه العوامل تظهر عند ملاحظة خريجي هاته الأنظمة التكوينية، حيث نلمس عجزا دائم في مهارات معينّة وفائض واضح في مهارات أخرى، أو عدم توفيرها لمهارات كافية ومؤهلة أصلا لتحقيق الأهداف المرجوة، فعادة ما تكون مخرجاتها متمهنون لا يتحكّمون جيدا في التقنيات المستعملة مما سيؤثر سلبا على تنافسية المنتج سواءا من حيث الجودة أو من حيث السعر.

6. ضعف التحفيز المالي و الجبائي :

فوفقا لـEcotechnics، 53,9 % من المقاولين الحرفيين يعتبرون سعر الفائدة هو عائق ذو أهمية كبرى،[90] فكل إستثمار في مجال الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر يمكنه الحصول على الدعم من الأجهزة التي سبق وعرضناها في القسم الثاني، غير أنّ المقاول الحرفي يواجه صعوبات نظرا لضعف إمكانياته، فهو لا يحضى بالأولوية في الحصول على الأراضي والمحلات بأسعار يمكنه تحّملها، بالإضافة إلى ثقل الإجراءات المعمول بها في مجال الإستفادة من القروض وكذا خصوصية أحكام وكيفيات الإستفادة من موارد أجهزة الدعم.[91]

كما بيّنت دراسة مكتب الدراسة والإستشارة حول العوائق التي يواجهها الحرفيون أنّ 62%، 54% و 66% منهم على التوالي صّرحوا بأنّ الوصول إلى القروض، أسعار الفائدة والجباية المرتفعة تعتبر من أهم المعّوقات المشتركة التي تواجه أنشطتهم.[92]

7. ضعف القدرة التنافسية للمنتوج الحرفي :

يمكن إعتبار عدم تنافسية المنتج التقليدي نتيجة حتمية لتجّمع المشاكل السابقة، ففي مجال نوعية المواد والخدمات ما زالت مخرجات هذا القطاع بعيدة عن المستوى المرجو، بذلك تكون النتيجة، إنتاج بطيء ومنتوج ضئيل ونوعية محدودة وخدمات لها وعليها.

إلى جانب النوعية والجودة يحّدد سعر السلعة إلى حد كبير قدرتها التنافسية، وبجهل من الحرفي الذي يشغُل مشاركته في الصالونات والمعارض الدولية لبيع منتجاته بسعر مرتفع إعتقادا منه أنّه يقوم بتغطية تكاليف الإنتاج، ضيع منه فرص القيام بإستقراء أو دراسة السوق أو معرفة خصائص المنتج المطلوب أو ربط علاقات مع زبائن أجانب، إذ يكون هم الحرفي الوحيد في هذه المناسبات هو بيع منتوجه بسعر مرتفع يكون غالبا بنفس سعره في الجزائر إلا أنّه بعملة أجنبية.[93]

8. إشكالية تسويق المنتوج التقليدي :

على غرار التموين يواجه المقاولون الحرفيون مشاكل تسويق منتجاتهم نابّجة عن غياب شبكة التسويق (SNAT)، حيث عرف تسويق المنتوج التقليدي تذبذبا بعد حلّها، خصوصا منتجات الحرفيين التي لا تتوفّر على نقاط بيع أو التي تقع في مناطق لا تتوفر على أسواق كافية،[94] فتواجد محلات الحرفيين في خلفيات الشوارع الرئيسية أو في فروعها البعيدة إضافة إلى ضعف العملية الترويجية للمنتوج التقليدي، تُعدّ عوامل أساسية تحد من إمكانية التسويق المحلي.[95]

9. إشكالية تصدير المنتوج التقليدي :

توجد مجموعة من العوائق والعراقيل تحول دون البرهنة عن الإمكانيات التصديرية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، تتمثّل في :

- قلة المعلومات والدراسات والإحصائيات حول الأسواق المستهدفة ونوع المنتجات المطلوبة وخصائصها وإتجاهات الأسعار بها، بالإضافة إلى عدم تحديد هدف كمي حول حجم الصادرات المتوقّع تحقيقها سنويا، والأكثر من هذا غياب التنسيق بين الهيئات المرافقة للمصدّرين؛
- الحضور المتقطّع للمنتج التقليدي الجزائري في التظاهرات الدولية، ما يفتح الفرص أمام المنتجات المنافسة الحاضرة بقوة إضافة إلى سعر المنتوج المرتفع؛
- مشكلة الجودة والمعايير؛[96]
- عدم ملائمة إجراءات بعض الهيئات العمومية كالجمارك و القطاع المصرفي.[97]

10. نقص الدراسات والأبحاث:

التي تعتبر من بين العوامل التي تقف عقبة أمام تطوير قطاع المؤسسات الحرفية، إذ تشكّل الدراسات والأبحاث إحدى المحاور الهامة لتوضيح الرؤى وتحليل أبعاد التنمية، فبإلقائنا نظرة على هذا المجال نجد غياب مركز للوثائق ومكتبة فعّالة للأبحاث، بالإضافة إلى نقص الدراسات وغياب لنشر تلك المنجزة بهدف الإستفادة منها، فضلا عن عدم إستغلال البحوث والدراسات المجراة من طرف الطلبة والباحثين من خارج القطاع، وهو ما عّمق الفجوة بين القطاع ومراكز البحث العلمي؛[98]

11. وضعف التنظيمات الجمعوية وقلتها:

تلعب التنظيمات الجمعوية دور المتحدّث القادر عن التعبير عن حاجيات القطاع،[99] فمهما كانت الجهود المبذولة من طرف الدولة لن يؤدي ذلك إلى تحّسن ملموس ما لم ينظم المقاولون الحرفيون أنفسهم في شكل تنظيمات جمعوية، [100] إضافة إلى أنّ الكثير من الجمعيات الناشطة ما تزال تفتقد إلى الإنتشار المناسب ولا تتوفر على عدد كاف من الأعضاء الناشطين تطّوعا، فضلا عن إفتقارها إلى برامج عمل تتلائم مع المتطلبات الحالية و المستقبلية.[101]

إنّ كل الصعوبات السابقة الذكر، تجعل من قطاع المؤسسات الحرفية قطاع ضعيف المردودية ولا يمتلك حصة سوقية واسعة، وهو ما جعل الدولة تسعى نحو تحقيق تنمية مستدامة للقطاع ووضع حد للصعوبات التي يواجهها هذا الأخير، ولذلك وقبل أقل من سنة على إنتهاء تنفيذ أول إستراتيجية تنمية للقطاع والحفاظ على وتيرة التنمية، شرعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في جويلية 2009 بالإستعداد لوضع مشروع إستراتيجية جديدة للقطاع آفاق 2020 تتضمّن تقديم تقييم دقيق لحصيلة المشاريع والبرامج المُنجزة منذ بداية مخطط العمل الحالي، ومن ثم وضع رؤية مستقبلية للقطاع تسمح له بمواصلة الإنجازات والإصلاحات والتكيّف مع المستجدات، وكذا البحث عن حلول جديدة للصعوبات التي لا تزال مطروحة داخل القطاع.

خاتمة:

تشكّل المؤسسات الحرفية في الجزائر قطاعا إقتصاديا واعدا تمتلك فيه مؤهلات تُمكّنه من أن يلعب دورا أساسيا في التنمية المستدامة للبلاد ويشكّل لها ميزة تنافسية كبيرة في حال ما إذا وجد الدعم الضروري، وحاليا بات القطاع يحتّل مكانة هامة ببلادنا، وظهر ذلك بصفة متنامية منذ سنة 1996 بتحديد المرسوم الرئاسي رقم 96-01 المتضّمن القواعد المحّددة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، والذي أعطى لأول مرة مقاربة مفصّلة للنشاط الحرفي ؛ مصدر هذا الإهتمام المخصّص للقطاع يعود إلى مجموعة من المزايا يحرزها هذا الأخير دون منازع وتعتبر الحافز وراء إنشاء الأنشطة في هذا القطاع وكذا دافعا لحمايته ودعمه.

أهمية قطاع المؤسسات الحرفيةتبرُز من مساهمته في اقتصادياتالبلدان المتقدمة وكذا النامية والتي تتّفق جميعها على أنّه إلى جانب مساهمته في الجانب الثقافي والإجتماعي لها، يعتبر أيضا قطاعاً إقتصادياً يُصّنف في مصفّ القطاعات الحيوية المنتجة. وفي الجزائر تجّسد دور القطاع في التنمية الإقتصادية من خلال قدرته الكبيرة على إمتصاص البطالة وخلق فرص عمل بإمكانيات محدودة، كما يمكنه أن يساهم في الإنتاج المحلّي والدخل العام، وهذا فضلا عن كونه مساهما رئيسيا في إزدهار السياحة بالبلاد وتوفير العملة الصعبة.

أمام هذه الأهمية إتجهت الجهود في السنوات الأخيرة إلى التركيز على توفير مختلف أشكال الدعم الّتي من شأنها أن تساعد على تحفيز الإستثمارات في قطاع المؤسسات الحرفية من خلال تحسين المناخ الإستثماري في القطاع، إذ يُدعّم بالعديد من الهيئات العامة لتقديم المشورة الإقتصادية والفنية والمساعدات الماليةإضافة إلى التحفيزات الجبائية؛ كما تمّ تبنّي مجموعة من البرامج التكوينية و التأهيلية وأخرى للترقية ودعم التنافسية، والتي تسعى من جهة نحو تأهيل إطارات القطاع والرفع من مؤهلاتهم، ومن جهة أخرى تعمل على دعم روح المقاولة للحرفيين وتنمية مهاراتهم وكذا ترقية التعاون والعمل الجماعي بينهم، إلى جانب التّحفيز على الإبداع و الإبتكار وتسمح بالتكيُّف مع المستجدات.

وفيما يتعلّق بالتسويق فقد تركّز الدعم في هذا المجال على تسخير كل من الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية والصندوق الوطني لترقية الصادرات، إلى جانب انتهاج سياسة ترويجية تعتمد على المشاركة في مختلف التظاهرات والمعارض المحلية والوطنية والدولية، وكذا الإستفادة من مساحة من أروقة عرض– بيع المتواجدة على مستوى الهياكل المشرفة على القطاع؛ كما تم إصدار نصوص تنظيمية تتضّمن الشروط التي يتم على إثرها منح المنتج تسمية **صناعة تقليدية جزائرية**، وكذا منح علامة الدمغة لمنتجات الزرابي والمنتجات المماثلة لها من طرف مراكز دمغ تم إنشائها لذلك، ولم يتوقف الأمر هنا إذ نُظّمت دورات تدريبية لفائدة الإطارات خصيصا لهذا الغرض.

تقييم سياسة الدعم المنّفذة في إطار إستراتيجية تنمية القطاع آفاق 2010 أظهر نتائج محفّزة على المستوى المحلي تعكس حجم الجهود المبذولة للنّهوض بالقطاع، غير أنّه و على الرغم من النتائج المثمرة المحّققة في إطار سياسة الدعم المنّفذة، إلّا أنّ نقائص عديدة لا تزال قائمة وتعيق التنظيم الجيّد والفعّال للمقاولين الحرفيين وأنشطتهم ؛ والتي حدّت من إمكانيات القطاع وحالت دون قدرته عن البرهنة على إمكانياته التي يمكن أن يقدّمها للبلاد ،وهو ما دفع بالسلطات المسؤولة قبل سنة على إنتهاء أول إستراتيجية تنموية، القيام بتسطير برنامج طموح وواقعي ينطلق من رؤية واضحة لما نريد أن نرى عليه قطاع الصناعة التقليدية والحرف في حدود آفاق 2020.

قائمة المراجع:

1. وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، **الصناعة التقليدية مشروع المستقبل**،الجزائر، 2009، ص. 7
2. الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 82-12 المؤرخ في 1982/8/28، الجريدة الرسمية، العدد 35، الجزائر، 1982/08/31، ص. 1717
3. الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، **الجريدة الرسمية**، رقم 3، الجزائر، الصادرة في 1996/01/14، ص. 5
4. نفس المرجع والصفحة سابقا.
5. الأمانة العامة للحكومة، القانون 82-12 المؤرخ في 1982/8/28، مرجع سابق، ص. 1718
6. الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص.5
7. الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 82-12 المؤرخ في 1982/8/28، مرجع سابق، ص.1718
8. الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص.6
9. نفس المرجع السابق، ص.7
10. هيكل محمد، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ،القاهرة، 2003، ص. 142
11. Ecotechnics, **Etude sur la production et l'emploi dans le secteur de l'artisanat et des metiers**, ministère de la PMEA, Alger, 2010, p.39
12. قويقح نادية، **إنشاء و تطوير م ص و م الخاصة في الدول النامية–حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص.16
13. البرنوطي نائف سعاد، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد الريادة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن، 2005، ص.79
14. أحمد مروة و برهم نسيم، **الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2007، ص.ص97-98
15. LABRUFFE Alain, artisanat et développement des ressources humains , **6eme rencontres de l'artisanat** , 5 mars 2008, alger, 2008, p.1
16. بن بادة مصطفى، **إجتماع الجمعية الأولى للإتحاد العربي للصناعات التقليدية و الحرف بالجزائر**، وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، الجزائر، 2007
17. سالم عطية الحاج، الصناعة التقليدية و الحرف : قطاع يبحث عن إستراتيجية ، **مجلة الحرفي** ، الجزائر ،العدد02، 2003، ص.19
18. بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية ، **مجلة الحرفي** ،الجزائر، العدد3، 2004، ص.10
19. بن عبد الله نور الدين، **الحلي التقليدية لتوارق الهقار**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ابي بكر القايد تلمسان، 2001، ص.26
20. آيت محند نورية، **صناعة الحلي الفضية بالقبائل الكبرى منطقة بني ينى –دراسة تطبيقية–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2003، ص.1
21. سالم عطية حاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي و الفاعلية الإقتصادية ،**مجلة الحرفي** ،الجزائر ، عدد خاص، 2001، ص.12
22. بن زعرور شكري، الوظيفة الترقوية في قطاع الصناعة التقليدية بين إشكالية التضاد و الحزم المنتظر ،**مجلة الحرفي** ،الجزائر، العدد2، 2003، ص.ص 23-24
23. الزاير بن حسن صالح، الصناعة التقليدية في المملكة العربية السعودية و دور السياحة في تنميتها، **ندوة المشروعات الصغيرة في المملكة**، 28 و 29 ديسمبر 2002، الرياض، ص.12
24. AUVOLAT.M, **les artisans en milieu rural , une force entravée**, économie rural , vol.238, 1999, p.5
25. عبد الهادي أحمد، الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر ، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب 17-19 سبتمبر 2005، ص.4
26. نفس المرجع السابق ، ص.6
27. RALPH VON Gersdorff, Situation actuelle de l'artisanat en Afrique francophone. In: Tiers-Monde, **Persée**, tome 10 n°39, 1969, p. 596
28. BOUTILLIER Sophie et FOURNIER Claude, **une analyse socio-économique de l'entreprise artisanale : méthodologie ,fondement ,théorique et enquêtes sur le terrain** , n°205, lab.RII , université du littoral cote d'opale, janvier 2009,p.7

● كل الاتفاقيات المبرمة في إطار تمويل المشاريع تتم بين أجهزة الدعم و البنوك العمومية الخمس الموالية: البنك الوطني الجزائري BNA ؛ بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR ؛ بنك التنمية المحلية BDL ؛ القرض الشعبي الجزائري CPA ، بنك الجزائر الخارجي BEA.

29. الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 2 جانفي 1993، **الجريدة الرسمية** ،العدد 2، 6 جانفي 1993، ص.11
30. نفس المرجع السابق، ص.30
31. Ministère du travail, de l'emploi et de sécurité social , **Le dispositif ANSEJ en bref** , l'ANSEJ , Algérie, sans année de publication

32. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/9/8، **الجريدة الرسمية**، العدد 52، الجزائر، 11 سبتمبر، 1996،ص. 12
33. Ministère du travail, de l'emploi et de sécurité social **, Le dispositif ANSEJ en bref ,** Loc.cit.
34. Ecotechnics, op.cit, p.15
35. الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 /2004/01، **الجريدة الرسمية** ، العدد 6، 25 جانفي 2004، ص.8
36. الأمانة العامة للحكومة، المرسوم الرئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 2008/01/27 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 2004/01/22، **الجريدة الرسمية** ، العدد 5، 30جانفي 2008 ، ص.4
37. Ecotechnics, op.cit, p.15
38. الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994، **الجريدة الرسمية**، رقم 34، الصادرة في 1994/6/1، ص. 16
39. الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، **الجريدة الرسمية**، رقم 44، الصادرة في 7 جويلية 1994، ص.5
40. CNAC, **présentation de la caisse national d'assurance chômage** , 18/02/2010 , http://www.cnac.dz/default.aspx?id=88
41. بن زعرور شكري، **تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر 1962-2009**، مرجع سابق، ص.93
42. وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية: دليل الحرفي ،**التكوين في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف** ،الجزائر، 2007
43. بن زعرور شكري، تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف 1992-2009، **الندوة الرابعة لتنمية الصناعة التقليدية في الدول العربية**، سوريا 06-08 أكتوبر 2009، ص.15
44. SOUAMI Dalil, Présentation et analyse du secteur d'artisanat en Algerie à travers les données du FNA., **Séminaire de formation sur la qualité dans le domaine de la poterie céramique,** Bejaia 03 et 04 octobre 2010,p.35
45. وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، دليل الحرفي ،**نوكلس**، الجزائر، 2007
46. R.N, Nouvelle Approche Pour Les Entreprises Les Pme se regroupent en Nucleus **, journal l'expression ,** alger, 15 avril 2009 ,p.6
47. الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 10 جانفي 1996، مرجع سابق، ص.10
48. وزارة المؤسسات ص و م، مدونة النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية و الحرف لسنة 2005، المرسوم التنفيذي رقم 97-273 المؤرخ في 21 جويلية 1997، ص.ص236-237
49. منصوري الزين، آليات دعم و مساندة المشروعات الذاتية و المبادرات لتحقيق تنمية- حالة الجزائر-، **المؤتمر العلمي الدولي حول " المقاولاتية و فرص الأعمال** " ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 6-8 أفريل 2010، ص.11
50. منصوري الزين، آليات دعم و مساندة المشروعات الذاتية و المبادرات لتحقيق تنمية- حالة الجزائر-، **المؤتمر العلمي الدولي حول " المقاولاتية و فرص الأعمال** "، جامعة محمد خيضر بسكرة، 6-8 أفريل 2010، ص.11
51. العايب عزيوز، دور التشريعات في تطوير و تنمية المناولة، **المؤتمر و المعرض العربي الأول للمناولة الصناعية "التعاقد الصناعي بالمنطقة العربية"**، الجزائر، 12-15 سبتمبر 2006، ص.4
52. وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية و الحرف، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، شركة إتصالات و إشارات، الجزائر، 2003، ص40
53. نفس المرجع السابق، ص.48
54. نفس المرجع السابق، ص. 73
55. قريشي يوسف وغدير أسماء، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" برنامج ميدا"،**الروح المقاولاتية و التنمية المستدامة** ،جامعة قاصدي مرباح، 17 / 18 أفريل 2007، ص.ص16-17
56. نفس المرجع السابق، ص.18
57. Ministère de la PME et de l'artisanat**, Programme Algéro-Allemand (GTZ) "Développement économique durable** , 19/02/2010, http://www.pmeart-dz.org/fr/telch_documents/prog_gtz.pdf
58. قدي عبد المجيد و دادن عبد الوهاب، محاولة تقييم برامج و سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، **الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الإقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجائر و الدول النامية** ،جامعة محمد خيضر بسكرة،ص.ص8-9
59. الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 5 جوان 1996، **الجريدة االرسمية** ، العدد 35، الصادرة في 9 جوان 1996، ص.5
60. CNAM, **Guide de promoteur dans l'artisanat et les metiers** ,op.cit, p.24
61. الأمانة العامة للحكومة، قرار وزاري مشترك المؤرخ في 2002/6/1، **الجريدة الرسمية** ، العدد 50، 21 جويلية 2002 ، ص.ص14-15

*- **علامة النوعية و الأصالة** :هي العلامة الجماعية التي تثبت أن منتوج الصناعة التقليدية يتوفر على جملة من المميزات الخاصة المحددة تحديدا مسبقا.

62. وزارة المؤسسات ص و م، المرسوم رقم 97-390 المؤرخ في 19 أكتوبر 1997 المتضمن شروط تسليم علامات النوعية و الأصالة و دمغ منتجات الصناعة التقليدية و كيفياتها وشكلها، مدونة النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية و الحرف، مرجع سابق ، ص.ص248-249
63. بن زعرور شكري، **تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر 1962-2009**، مرجع سابق ، ص.ص130-131
64. Ecotechnics, Etude sur la production et l'emploie dans le secteur de l'artisanat et des métiers, Ministère de la PMEA, Alger, 2010, p.16
65. Ibid., p.15
66. Souami Dalil, présentation et analyse du secteur d'artisanat en Algérie à travers les données du FNA, **Séminaire de formation sur la qualité dans le domaine de la poterie céramique**, Bejaïa 03 et 04 octobre 2010, p.38
67. Idem
68. شيبان آسيا، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية "حالة الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير-جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص.127
69. Souami dalil, op.cit, p.35
70. Souami dalil, op.cit, p.38
71. شكري بن زعرور، تطور الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر في الفترة 1962-2009، مرجع سابق، ص. 127
72. غدير أسماء، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"دراسة تقييميه لبرنامج ميدا"**، ص.93
73. وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020، مرجع سابق**، ص.23
74. بن صديق نوال، **التكوين في الصناعات التقليدية والحرف التقليدية بين المحافظة والتقليد _دراسة انتروبولوجية بمنطقة تلمسان**، مذكرة ماجستير في أنتربولوجيا التنمية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص. 98
75. وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020، مرجع سابق، ص.41
76. الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، ارضية الإحتفالية باليوم الوطني للصناعة التقليدية والحرف، **مجلة الحرفي**، العدد 4، فيفري 2008، ص.13
77. Souami dalil, Présentation et analyse du secteur d'artisanat en Algérie à travers les données du FNA, Loc.cit
78. Ecotechnics, op.cit, p.50
79. سالم عطية حاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي والفاعلية الإقتصادية، مرجع سابق ، 2001، ص.ص12-13
80. وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.29
81. وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، **مشروع إسترتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.70

●●- الوصايات التي قمنابعرضها في هذا الجزء هي ليست كل الوصايات التي تداولت على الإشراف على القطاع، بل تمثّل تلك التي تمكنّا من الحصول عليها والتأكد من وصايتها لهذا الأخير من خلال الجريدة الرسمية، إذ أنّ في كتابات أخرى ذُكر أنّه قد تداولت عليه حتى وزارتي الثقافة والتجارة أيضا، غير أننّا لم نستطع تحديد الفترة التي تولّت فيها هاتين الوزارتين هذه مهمة.

82. جليلة بن العمودي، **إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر في 2003-2010_دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت-**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، 120.
83. وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق ، ص.ص 20-21
84. نفس المرجع السابق، ص.55
85. بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، مرجع سابق، ص.ص10-11
86. Ecotechnics 2010, op.cit, p.21
87. وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مشروع إسترتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.70
88. شيبان آسيا، مرجع سابق، ص.110
89. بن زعرور شكري، نحو نموذج مستقبلي، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001، ص.ص 7-8
90. Ecotechnics, op.cit, p. 44
91. وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.ص 27-28
92. Ecotechnics, loc.cit
93. سالم عطية الحاج، التصدير خارج المحروقات_ واقع العملية في قطاع الصناعة التقليدية، **مجلة الحرفي**،العدد03، الجزائر، 2004، ص.ص8-9
94. وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.65

95. كشرود محمد بشير، **ترويج منتجات الصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف**، الجزائر، 2002، ص.54-55
96. بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، مرجع سابق، ص.ص15-16
97. الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، **تجربة الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية في ميدان دعم تصدير منتجات الصناعة التقليدية**، الجزائر، ص.ص 5-6
98. وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الإقتصادية لسنة 2009**، مرجع سابق، ص. 5
99. وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.20
100. بن زعرور شكري، تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف 1992-2009، مرجع سابق، ص.30
101. بن زعرور شكري، **تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر 1962-2009**، مرجع سابق، ص.ص 143-144

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر